تشرين

يومية - اقتصادية - شاملة

مؤسسة الوحدة

رقم العدد ١٣٩١٩ | ١٠ صفحات | الخميس ١١ ذي القعدة ١٤٤٤هـ ١ حزيران ٢٠٢٣ م | tishreen.news.sy

ملف تشرين

العمل العربي المشترك وحديث الضرورات والمعوقات..

هل خرجنا من دائرة الفشل والتفشيل إلى دائرة الفعل والتفعيل؟

كفة المحفزات راجحة والشراكات الثنائية والإقليمية مقدمات أكثر مرونة

الإغراق يحفز رغبات الانكفاء ويربك منظومة العمل العربي المشترك

العمل العربي المشترك.. فرصة لصياغة تكتل اقتصادي عربي متين

العمل العربي المشترك.. بين مطرقة الضغوط السياسية وسندان توحيد الجهود

خبراء يعوّلون على الثقة بالمنتج السوري..
فهل سنشهد انفتاحاً تجارياً يوازي الانفتاح السياسي؟

7-6-5-4-3-2

الافتتاحية

الورقةُ السوريّةُ.. والاختبارُ الأصعبُ

■ ناظم عيد

لعلّها سابقةٌ أن يتقهقر سعرُ صرف الليرة التركيّة على نحوٍ يشبه الانهيارَ، بمجرد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسيّة هناك، لتبدو فسحةُ الاحتفاء بالفوز ضيقةً جداً أمام حزب «العدالة والتنمية».

الواضحُ أن ثمّةَ استحقاقات صعبةً تأبى التجاهلَ طمستها «مكنةُ» الانتخابات، بما افتعلته من صخبٍ وضجيجٍ عوّمَ الاصطفافات «العاطفيّة»، ولاسيما في الأرياف التركيّة، على فعاليّة براغماتيّة العلمانيين بمشروعهم الوطنيّ الاقتصاديّ والاجتماعيّ المغلّف بـ«أمبلاج» سياسيٍّ.

فلم يكن مُريحاً، ولا مُطمئناً للنخب الاقتصاديّة في تركيا، ما أسفرعنه «الكباشُ» السياسيّ على الإطلاق، لأن لهؤلاء هواجسهم، وتالياً تأثيرهم العميق عندما يقرّرون معاندةَ بوصلة السياسة، ولعلّ انهيارات الليرة كانت الرسالةَ المباشرة الدالّة على موقف حائزي مفاتيحَ الاقتصاد الحقيقيين.

في مجمل المشهد التركيّ الجديد تتجهُ الأنظارُ نحو مزيجٍ كثيفٍ وغير متجانسٍ، لكنّه مترابطٌ من الاستحقاقات، معظمها معلّق ومتعلّقٌ بالمضمار السوريّ، قبلة الوعود والعهود التي اختارها «أردوغان» ورقةً جاذبةً.

ولأن ما قبل الانتخابات غيرُ ما بعدها، سيكونُ أمامَ الرئيس الفائز تحدٍّ مصيريّ له ولحزبه وبلده على نحوٍ عام، لا يخرج عن السياق الذي اختاره بإلحاحٍ في حملته على مدى الأشهر السابقة.

وبعيداً عن الرهان على مصداقيّة مَنْ طغتْ التذبذباتُ على أدائه، لا يبدو أنّ ثمةَ خياراتٍ أمامه سوى الإيفاء بوعوده بصدد التسوية مع سورية، لأنها إحدى أهمّ بوابات الخلاص للطبقة السياسيّة والاقتصاديّة، في بلد استنفدَ إمكانات تفعيل خياراته الأخرى قبل إيفاء الاستحقاق السوريّ ، وهو الأهمُّ ، ما يلزم وبسرعة أيضاً.

ولعلّه من المفيد أن يكون «أردوغان» هو الفائزُ في الانتخابات، ليعيدَ بنفسه ترميمَ ما دمّره، ويرتّب الأوراق ذاتها التي بعثرها عمداً، لأن المهمّة قد تكون صعبةً، بل داميةً، إن تولّاها سواه.

سورية هي ورقةُ الخلاص السياسيِّ الوحيدةُ، مهما تزاحمتْ الأوهامُ في مخيّلة مَنْ يبحث عن خلاص دولة تأرجحت بين «صفر مشكلات وصفر أصدقاء»..وتالياً لابدَّ من حسمٍ جريءٍ للملف السياسيّ كشرط لمقاربة الملف الاقتصاديّ البالغ الأهميّة في خروج الاقتصاد التركيِّ من مأزقه.

خصوصاً أن ثقةَ جيرانه الشماليين به معدومةٌ تماماً، كما الكثيرين سواهم، وسورية الجغرافيا، وتالياً الدولة، هي المعبرُ الإجباريُّ للنفاذ إلى «وجهات الأمل» الأخرى التي يبحث عنها التركيُّ، ولا مجال للنفاذ مطلقاً إلا بأدواتٍ سياسيّة.

سورية هي قشّةُ إنقاذ الاقتصاد والليرة التركيّة، وهي محطةُ العودة الإلزاميّة التي انطلق منها الساسةُ هناك في مغامرة الارتجال والتجريب وصولاً إلى الخيبة..اتجاهٌ إجباريٌّ يترقّب العالمُ الآنَ كفاءةَ التركيّ في التعاطي معه، لأن التحدّيات أكبرُ من مجرد توزيع الحلوى احتفاءً بالفوز.

العمل العربي المشترك وحديث الضرورات والمعوقات..

هل خرجنا من دائرة الفشل والتفشيل إلى دائرة الفعل والتفعيل؟

■ تشرين - مها سلطان

أريد لقمة جدة العربية التي انعقدت في السعودية ١٩ أيار الماضي، أن تفتح رسميا بابين: المصالحات والتحولات، الأول يشكل مدخلا رئيسا، بل وحيدا للثاني، وكلا البابين يراد من فتحهما فتح باب ثالث يتمثل بتفعيل العمل العربي المشترك، وهو الهدف الرئيس والنهائي الذي تريد مؤسسة القمة برئاستها السعودية الحالية تحقيقه، أو على الأقل إرساء دعائمه الأهم، للبناء عليها مستقبلا، ولكن ليس المستقبل بمداه الطويل، وإنما بمداه الأكثر قصرا إذا ما أمكن ذلك.

أما المصالحات، فلا شك أن قمة جدة فتحت بابها الأوسع، وهي تكتسب أهميتها الكبيرة من أمرين: الأول، تصحيح المسار السياسي العربي الداخلي، أي بين العرب بعضهم بعضا، والثاني استعادة القرار السياسي العربي باعتباره مفتاح استعادة بقية القرارات، الاقتصادي، الدفاعي، الأمني، الاجتماعي.. الخ.

وأما التحولات، فالمقصود بها إعادة التموضع إقليمياً ودولياً، عبر تحولات سياسية اقتصادية عسكرية على قاعدة المصالح العربية ككتلة واحدة باتجاه عالم يجدد نفسه ضمن تكتلات إقليمية تتحول إلى عابرة للقارات، وصولاً إلى منطقتنا العربية.

ولتحقيق المصالحات والتحولات لا بدّ من تفعيل آليات وأدوات العمل العربي المشترك ووضعها في مسارها الصحيح، المهمة بلا شك ليست سهلة لكنها في الوقت ذاته ليست مستحيلة.. وهناك ما يدعو لبعض التفاؤل، فعندما ترفع قمة جدة هدف تفعيل العمل العربي المشترك فهي لا تفعل ذلك من فراغ، هذا الأمر يعني: امتلاك إرادة القرار والفعل السياسي المستقل، امتلاك القدرة والأدوات والآليات، وضوح الرؤية والمسار، وتحديد الهدف النهائي.

ولنا مثالان مهمان في هذا الإطار: الأول، تفعيل العمل العربي المشترك باتجاه سورية، والثاني الاتفاق السعودي– الإيراني الذي هو أيضاً ناجم عن عمل عربي مشترك.

وللتوضيح.. عندما نتحدث عن قمة جدة وأهدافها، وعلى رأسها العمل العربي المشترك، فهو حديث يتعلق بكل الدول العربية، أي بالإرادة العربية الجامعة في وضع الأهداف وسبل تحقيقها.

فهذا لم يأت من فراغ وإنما من ثقة تعني القدرة على امتلاك إرادة القرار والفعل المستقل

ربما بات من غير المفيد العودة إلى الماضي، والتندر على عقود من العمل العربي الضائع في متاهات السلبية والاستلاب، كما أنه من غير المجدي إطالة التوقف أمام عشرية الربيع العربي السوداء، حتى وإن كنا لم نخرج كلياً منها بعد.. لننظر إلى مسألة تفعيل العمل العربي المشترك من جوانبها الإيجابية والتي بلا شك تنطلق من كل الكوارث التي خلفها الربيع العربي، والسياسات العربية الكارثية بالمجمل بمستوييها، داخلياً وخارجياً.. لنبدأ من قمة جدة وما بعدها، من «العناوين الكبرى التي تهدد مستقبلنا وتنتج أزماتنا» من «التهديدات التي فيها مخاطر وفيها فرص».. «هذه فرصتنا التاريخية» كما قال الرئيس بشار الأسد في كلمته أمام هذه القمة.. لنبدأ من مسألة أن هناك إرادة وقراراً ومساراً وهدفاً، وأن هناك توافقاً عربياً، ربما لم يسبق له في أي مرحلة أن كان بهذا الحجم والمدى، وبهذا الاستشعار للمخاطر المحدقة، التي تضع الدول العربية على حدٍّ فاصل: نكون أو لا نكون.. وحتى نكون، لا بدّ من تفعيل العمل العربي المشترك.. هذا يعني أن نكون كتلة واحدة موحدة، على أتم الاستعداد والجاهزية.

> **إذا انطلقنا من سورية فإنّ العمل العربي المشترك دخل فعلياً دائرة التفعيل.. والمطلوب اليوم توسيع الدائرة نحو دول عربية أخرى، ونحو الإقليم**

أيضاً لا ينفع هنا أن نستمر في ربط فشل العمل العربي المشترك بفشل الجامعة العربية كمؤسسة ينضوي تحت سقفها جميع العرب، لا ينفع أن نبقى في حالة جدل بيزنطي حول من يتحمل الفشل.. لا ينفع أن نبقى داخل أحجية بلا حل حول من أين نبدأ العمل، من الجامعة العربية التي قيدت العمل العربي المشترك وقادت إلى فشله، أم من سياسات الدول العربية التي قيدت الجامعة العربية وتحكمت بعملها وقادت في النهاية إلى فشل العمل العربي المشترك.

كل هذا لا ينفع، ولن يقود إلى شيء.. باعتقادنا علينا النظر هنا إلى مسألة واحدة هي الأهم والأجدى، وتتمثل في أنه عندما كان هناك قرار وإرادة لتفعيل قضية عربية، ونقصد هنا سورية، شاهدنا كيف نجح العمل العربي المشترك أياً كان من قاد هذا العمل، ففي النهاية من قاد هذا العمل نجح في تفعيل عمل عربي واحد تجاه هذه القضية، هذا النجاح هو المهم، ومنه يجب أن ننطلق، وإذا ما نجح هذا العمل في سورية فهو يستطيع النجاح في أي دولة عربية أخرى، خصوصاً أن سورية والحرب الإرهابية عليها، هي الأزمة الأخطر التي تهدد الجميع وليس سورية فقط.

وعليه لنتخلى عن ذلك السؤال: كيف يمكن تفعيل العمل العربي المشترك؟ هذا العمل أصبح مُفعّلاً بدءاً من سورية، وجاءت قمة جدة العربية لتكرسه ولتؤكد نجاحه في أولى محطاته.. العمل المطلوب اليوم هو توسيع دائرة التفعيل باتجاه دول عربية أخرى من جهة، وباتجاه دول في الإقليم من جهة ثانية.

لنستعض عن ذلك السؤال بآخر: ماذا يمكن أن يحقق لنا توسيع دائرة تفعيل العمل العربي المشترك؟

لا بدّ من التوضيح هنا أن العمل العربي المشترك لا ينحصر في الجوانب السياسية فقط بل يتعداها إلى ما هو أوسع وأهم في الاقتصاد والأمن والدفاع والثقافة والمجتمع، لدينا التكامل الاقتصادي العربي، لدينا الأمن القومي، الغذائي، المائي، الزراعي، الصناعي، التجاري العربي، لدينا معاهدة الدفاع العربي المشترك، والأمر نفسه في الجوانب الثقافية والمجتمعية.

حتى الأمس القريب جداً كانت السياسة هي من يقود الاقتصاد في المنطقة العربية، ومجمل الإقليم، اليوم انقلبت المعادلة وبات الاقتصاد هو من يقود السياسات، ولأن الحال بات على هذا النحو كان لا بدّ من تطويع السياسات لخلق البيئة الميدانية الأمنية للاستثمارات الاقتصادية، خصوصاً الإستراتيجية منها، والعمل على توطين هذه الاستثمارات ضماناً لتنمية مستدامة، وتحقيقاً لقوة اقتصادية باتت هي الهدف في عالم جديد يتشكل، سمته الأساسية الاقتصاد والتكتلات الاقتصادية.

لكن، ولخصوصية منطقتنا، وفي مسألة العمل العربي المشترك تحديداً، لا بدّ أن تسير السياسة والاقتصاد جنباً إلى جنب، على الأقل في المرحلة الأولى، على ألّا تطول في الزمن والعمل.

عملياً تقدم العمل العربي على ساحة الفعل السياسي منذ عام ٢٠١٦ بجهود لدولة الإمارات، وفي عام ٢٠٢٠ حقق قفزة مهمة بانضمام السعودية، وإذا ما أخذنا بالحسبان أن دولاً عربية أخرى– على رأسها الجزائر– كانت تسير في الاتجاه نفسه، سنجد أنه كان لدينا عمل عربي متقدم على المستوى السياسي، علماً أنه لم يكن خافياً أن الهدف البعيد، هو هدف اقتصادي.

القمة العربية الماضية التي انعقدت في الجزائر في تشرين الثاني ٢٠٢٢ شكلت بدورها نقلة نوعية، وطرحت إلى العلن مسألة العمل العربي المشترك كقضية تحتاج إلى بحث ونقاش وإعادة نظر في آلياتها وأدواتها.

بعد هذه القمة تقدم العمل العربي المشترك خطوات أوسع، وبصورة أكثر تركيزاً على سورية.

المحك الحقيقي كان في ٦ شباط الماضي عندما ضرب زلزال مدمر سورية، كارثة الزلزال أظهرت– لأول مرة ربما– ما الذي يمكن للعمل العربي المشترك أن يحققه إذا ما وضع في مساراته الصحيحة.

في قمة جدة العربية كان العنوان الأبرز، عودة العرب إلى بعضهم بعضاً، على قاعدة الانطلاق بالعمل العربي المشترك باتجاه مرحلة جديدة، وبما يوسع آفاق تفعيل العمل العربي المشترك وتوجيهه نحو تبريد القضايا الساخنة.. وإذا ما سجل نجاحات أخرى فهذا يعني أن المنطقة العربية باتت على الطريق الصحيح.. وأن الآفاق واعدة ومبشرة.

> **توجيه العمل العربي المشترك نحو تبريد القضايا الساخنة يعني أن المنطقة العربية باتت على الطريق الصحيح وأن الآفاق واعدة ومبشرة**

> **منطقتنا اليوم على حدٍّ فاصل: نكون أو لا نكون.. وحتى نكون لا بدّ من تفعيل العمل العربي المشترك.. أن نكون كتلة واحدة موحدة على أتم الاستعداد والجاهزية**

تفعيل آليات وكوادر العمل العربي المشترك.. من أين نبدأ؟

■ تشرين - هبا علي أحمد

إذا أردنا الحديث عن عمل عربي متكامل حقيقي في مختلف الصعد والاتجاهات يخدم التطلعات المشتركة والمستقبلية، فلا بدّ من التفكير وبصورة جدّية وفاعلة وسريعة في منظومة الجامعة العربية ككل بمؤسساتها وكوادرها، فعامل الوقت ليس متاحاً راهناً لأن إثبات النيات الصادقة والرغبة الجامعة بالتكاتف والتعاون إنقاذ ما يمكن إنقاذه لإعادة عوامل الأمن والاستقرار إلى منطقتنا العربية يتطلّب التحرك العاجل والكثير من الجهود.

الجامعة العربية أمام محطة مفصلية غاية في الأهمية لإثبات ذاتها كمنظمة عربية فاعلة وجامعة لتجاوز مخلفات وآثار العقد الأخير من حيث الغياب الفعلي للعمل العربي المشترك ولدور الجامعة في تفعيله، ولأن عملية الإصلاح الحقيقي وبشكله المطلوب متكاملة، فإذاً الكل معني من أدنى المستويات إلى أعلاها، ويصبح السؤال عن دور الكوادر في هذا الإصلاح مشروعاً إلى جانب ضرورة أن تقوم المؤسسات كمنظومة بدورها.. لكن كيف يمكن أن تقوم الكوادر بدورها؟

القرار السياسي المستقل هو أول وأهم الخطوات لتفعيل أداء الجامعة العربية كمؤسسات وكوادر لتعزيز العمل العربي المشترك وتوحيده لخلق بيئة اقتصادية مريحة ومناسبة للاستثمارات

أولاً لا بدّ من أن نتفق أنه لتؤدي الكوادر دورها المطلوب فمن الضروري توفير بيئة عمل مناسبة بعيداً عن الضغوط و الإملاءات الخارجية وهذا يتطلب استقلالاً سياسياً في القرار لدى الكثير من الدول العربية وفصل العلاقات الثنائية، أي التي تجمع دولة عربية بدولة أجنبية، عن العلاقات العربية ـ العربية ولاسيما أنه من الممكن أن تكون توجهات الدولة الأجنبية لا تتناسب مطلقاً مع توجهات الدول العربية الأخرى، لأن استقلال القرار السياسي أول وأهم الخطوات لإصلاح مؤسسات الجامعة العربية ولأداء الدور المطلوب من كوادرها في هذه المرحلة، ويجب التنويه أن الاستقلال السياسي سيوفر بالضرورة الأرضية لبيئة اقتصادية مريحة ومناسبة للاستثمارات الاقتصادية.

أما عن الدور المنوط بالكوادر فلا بدّ من الانطلاق من امتلاك رؤية، وضرورة أن تكون رؤية إستراتيجية مع تقديم مقترحات ووضع الخطوط العريضة لآليات العمل ونقلها مباشرة إلى موضع التنفيذ ولاسيما عند الحديث عن السوق العربية الكبرى، فهذا يتطلب مثلاً من الكوادر المعنية دفع الاتفاقيات قدماً والبحث عن تشبيكات وشراكات عربية فاعلة تتوازى فاعليتها مع متطلبات المرحلة من حيث تطوير العلاقات والمنظومات الجامعة والبحث عن الاحتياجات وكيفية تأمينها وتوفير أرضية حقيقية للعمل، مع الأخذ بالحسبان المشكلات والتحديات وكيفية معالجتها وتوفير حلول آمنة ومستدامة للانطلاق إلى العمل كركيزة أساسية للتعاون الدائم.

شعوب المنطقة بحاجة لمنطقة أمان ولخطوات فاعلة على طريق العمل العربي المشترك وهذا منوط بالعلاقات العربية-العربية وتوثيقها ولاسيما أن بارقة الأمل كانت لافتة خلال قمّة جدة والتحضيرات لها من قبل، وتكريس كل الجهود لإنجاحها ولوضع الخطوط العريضة للمرحلة العربية المقبلة، ولا بدّ أن الأوان آن للتنفيذ الفعلي.

العمل العربي المشترك..
بين مطرقة الضغوط السياسية وسندان توحيد الجهود

■ تشرين - وائل الأمين

أدرك العالم العربي أهمية العمل المشترك منذ تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥، وكان يتطلع إلى دور مهم على الساحة الدولية يحقق هذه الرؤية، ويمكن القول إن الدول العربية استطاعت وضع خطة لتعزيز التعاون والتنسيق بينها في مختلف المجالات يمكن أن تؤدي إلى تحقيق التكامل الإقليمي وتعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة، ومع ذلك كانت هناك ضغوط سياسية عديدة تؤثر في هذا العمل المشترك.

ومن بين هذه الضغوط السياسية الانقسامات الداخلية بين الدول العربية والصعوبات التي تواجه الوحدة والتكامل الإقليمي، والتي تتضمن الخلافات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، وتتعزز هذه الانقسامات بشكل خاص في ظل التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة حالياً من صراعات داخلية وتدخلات خارجية وتحديات أمنية واقتصادية واجتماعية.

ومن أمثلة ذلك الخلافات الحدودية والإقليمية والأيديولوجية والدينية والعرقية، وهذه الخلافات تؤثر في جهود التعاون والتنسيق بين الدول العربية، وتعرقل وحدة العمل العربي المشترك في مختلف المجالات، مثل الاقتصاد والأمن والسياسة والثقافة.

كما تواجه الدول العربية ضغوطاً سياسية خارجية، وذلك من الدول الكبرى والقوى الإقليمية التي تسعى إلى تعزيز مصالحها في المنطقة، وتتضمن هذه الضغوط محاولات خارجية لزعزعة الاستقرار في المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولنا مثالٍ على ذلك ما يسمى «الربيع العربي» الذي صنعته القوى الكبرى ليشعل النار في المنطقة حتى تستطيع هذه القوى تثبيت أطماعها مستغلة حالة التفرقة والضعف العربي بسبب التدخلات الخارجية، إضافة إلى استغلال بعض الدول العربية بصراعات إقليمية ما يؤثر في جهود التعاون والتنسيق بينها، وكذلك استنزاف الموارد العربية في صراعات لا ناقة لنا فيها ولا جمل.

علاوة على ذلك، تواجه الدول العربية تحديات اقتصادية واجتماعية، مثل الفقر والبطالة والهجرة غير الشرعية، وهذه التحديات تؤثر في الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة، الذي من شأنه عرقلة جهود وحدة العمل المشترك الذي يتطلع إليه الشعب العربي.

ومن أجل مواجهة هذه الضغوط السياسية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية تحتاج الدول العربية إلى تعزيز التعاون والتنسيق بينها، وتعزيز الحوار والتفاهم المشترك، وتقديم الدعم المتبادل لتعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة، ويمكن للدول العربية أن تعمل معاً لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، وتعزيز التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة، والحوار والتفاهم المشترك في قضايا الأمن والسلم الإقليمي.

ومع ذلك، هذه الضغوط السياسية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العمل المشترك، لا تمثل عائقاً أمام جهود التعاون والتنسيق بين الدول العربية، إذ إن تعزيز هذا العمل يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة، وتعزيز دور الدول العربية في الساحة الدولية.

ومن خلال تحقيق التوافق والتفاهم بين الدول العربية، يمكن للمنطقة أن تتجاوز التحديات الحالية وتحقق الاستقرار والتنمية المستدامة في المستقبل، وتتطلب هذه الجهود التعاون الوثيق بين الدول العربية، وتعزيز الحوار والتفاهم المشترك، والعمل على تقديم الحلول المشتركة للتحديات التي تواجه المنطقة.

وينعكس هذا التأثير السلبي على مستوى جميع قضايا الأمة، حيث تواجه الدول العربية تحديات عديدة في مختلف المجالات، مثل الأمن والاقتصاد والتنمية والصحة والتعليم والهجرة وغيرها، وتؤثر الضغوط السياسية في القضايا العربية بشكل مباشر عن طريق تعزيز الانقسامات والتوترات بين الدول العربية، ما يعرقل الجهود المشتركة للتغلب على هذه القضايا، كما تؤثر في الاقتصاد، حيث تسعى بعض الدول الكبرى والقوى الإقليمية إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية على حساب الدول العربية، كما تستغل بعضها في صراعاتها الاقتصادية، وهذا يعرقل جهود التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية، ويؤثر بشكل سلبي في التنمية الاقتصادية في المنطقة.

بشكل عام، يمكن القول إن الضغوط السياسية تؤثر بشكل كبير في وحدة العمل العربي المشترك، وتعرقل جهود التعاون والتنسيق بين الدول العربية في مختلف المجالات، وينعكس هذا التأثير السلبي على جميع قضايا الأمة العربية، ما يتطلب تعزيز الحوار والتفاهم المشترك والعمل على تقديم الحلول المشتركة للتحديات التي تواجه المنطقة، والعمل على تجاوز الخلافات والتوترات السياسية وهنا نكون قد وضعنا أساساً لتحقيق الاستقرار والتنمية، وإذا ما تحققت هذه العوامل فسيصبح العرب يداً واحدة في الأروقة الدولية، ويكونون فاعلين في القرارات الدولية المرتهنة للتحالفات والمصالح الغربية، وبما لا يسمح للخارج فرض أجنداته وأطماعه على منطقتنا.

من هنا تبدو قمة جدة بداية للعودة وتفعيل العمل العربي المشترك، فالتحديات الدولية تتطلب إعادة اصطفاف حسب المصالح، ومصالح العرب في العمل المشترك، ولاسيما أن التحولات الدولية في هذا الوقت يمكن أن تكون جيدة بالنسبة لنا كعرب وتعطينا دفعاً حقيقياً للتغلب على كل الماضي وفتح صفحة جديدة عنوانها «العرب.. تحالف استراتيجي طال انتظاره».

المواطن @ نت

على البساط العربي الأخضر

■ يسرى المصري

ما دام الثمن المنذور لتطوير العمل العربي المشترك قد دفع بدءاً من معاناة الشعب العربي المثخن بالهموم والأزمات والمكلوم من سهام الطامعين بخيراته المتوجهة إليه من الجهات الأربع ..فلا مناص للخروج من الضعف والخذلان إلّا مع السيادة الوطنية والقومية وبالوقوف ضد الانقسامات والخلافات العربية التي يستدرجنا إليها الأعداء، مزينين الجزرة تارة وملوحين بالعصا طوراً، واضعين اللسان في موضع الأذن، والأذن في موضع اللسان في زئبقية لسانية وأذنية لعرقلة الجهود العربية أو الالتزام بها.

قبل أسابيع قليلة تمت مناقشة بعض مشاريع القرارات أثناء اجتماعات كبار المسؤولين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الذي انعقد في جدة وتمّ اعتمادها كمتطلبات تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال مجموعة من الإجراءات، منها تشكيل اللجان الوطنية لتسهيل التجارة في كل دولة عضو، ووضع آلية لتفعيل مبدأ تراكم المنشأ، ودعوة الدول الأعضاء للتوقيع على اتفاقية تنظيم النقل بالعبور، بالإضافة إلى وضع آلية تنفيذية للتعاون الجمركي، إضافة إلى قرارات اعتماد الإستراتيجية العربية للسياحة، والإستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات، والعقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد تلقف الشارع العربي هذه القرارات بحماس تشوبه الريبة حول مدى الالتزام بالتنفيذ والتوقيت المرتقب.. لكن لأول مرة تتفق الحكومات وشعوبها أن هذه اللقاءات والقرارات المتخذة تصب في خدمة عملية التنمية لدى الدول العربية في العديد من القطاعات، ولاسيما في بعدها التنموي في العمل العربي المشترك الذي من شأنه أن يسهم بدرجة ما في الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين، وهذا الأمر يأتي في طليعة الأهداف التي يتطلع إليها الشعب العربي ويسعى إليها أعضاء الجامعة في ظل المتغيّرات الإقليمية والدولية والتي أثرت في جميع الدول.

وكمرحلة أولية وخطوة إجرائية تؤكد الالتزام بهذه الاتفاقيات دعت سورية ورحبت بتعزيز التعاون في الجانب الاستثماري، إن كان بشكل ثنائي أم متعدد الأطراف، وذلك في القطاعات التي تصب في إطار تحقيق الأمن الغذائي بشكل خاص.

ويبدو أن المعادلات والشراكات لم تعد أحجية هي قواعد باتت معروفة حتى لدى الأجيال الجديدة التي تؤمن بأن العمل العربي المشترك يعتمد على التركيز على الأفضلية التنافسية لدى كل دولة مع مراعاة مصالح الدول الأخرى، والبدء بوضع صيغة ناجحة وقابلة للتطوير. ومنح الأولوية للأسواق العربية لتسريع نموها .

والقاعدة الأساسية تكون بتحقيق أداء متميز بالأسواق المحلية والنجاح في الأسواق المحلية ودعم التميز المحلي بالتوسع العربي، بالاستفادة من المزايا التي يمكن تطبيقها في مختلف أسواق الدول العربية.

العمل العربي المشترك.. فرصة لصياغة تكتل اقتصادي عربي متين

■ تشرين - إبراهيم شير

عودة الجامعة العربية إلى سورية والزخم الذي حملته هذه العودة حفّز الدول العربية للعمل على إعادة إحياء العمل العربي المشترك وتحديداً في المجال الاقتصادي، خصوصاً في ظل وجود كثير من المقومات لهذا الأمر، وتعد دمشق حجر أساس في العمل العربي المشترك وذلك نظراً لموقعها الإستراتيجي وتوفر الأيدي العاملة والعقول الاقتصادية والصناعية المهمة وخصوبة الابتكار فيها، فعلى سبيل المثال ؛ مدينة حلب في الشمال سُمّيت تايوان العرب بسبب المصانع الكثيرة التي وُجدت فيها والجودة الصناعية الكبيرة، بالإضافة إلى أن شركات كبيرة مثل سيمينس وبوش في ألمانيا وناشيونال وبيجو في فرنسا تعاونت مع المصانع الحلبية، ناهيك بالنسيج والأقمشة والألبسة التي خرجت من ورشاتها وصُدّرت إلى الخليج العربي والعراق، بالإضافة إلى المصانع في حمص ودمشق التي رفدت الأسواق اللبنانية والأردنية والخليجية رفداً دائماً.

العمل العربي المشترك ولاسيما في المجال الاقتصادي يحتاج إلى مقومات عدة أبرزها ما قاله السيد الرئيس بشار الأسد، هو وجود علاقات عربية ثنائية جيدة، وهذه العلاقات الثنائية الجيدة ستفتح الباب لإنشاء سوق حرة ثنائية أو حتى إقليمية، على سبيل المثال لما لا تكون هناك سوق عربية مشتركة بين سورية ولبنان والعراق والأردن بالمرحلة الأولى، وهذه السوق ستوفر كثيراً من فرص العمل والحرية في التجارة وستحفز بقية الدول العربية للدخول فيها، أو حتى إنشاء شيء مشابه، مثل سوق عربية بين دول الشمال الأفريقي وتنضم لاحقاً للسوق العربية الآسيوية أو السوق العربية الخليجية وهكذا.

منذ إقامة الجامعة العربية عام ١٩٤٥ أُقرَّ العمل العربي المشترك في ميثاقها ولاسيما الاقتصادي، ومؤسسات الجامعة في هذا المجال عملت لإنجاحه لكن وجود كثير من المعوقات العربية والدولية أخّرت انطلاق هذا الملف، والآن ونحن عند أعتاب مرحلة جديدة من السياسة والاقتصاد فمن الضروري أن يكون للدول العربية قرار ورأي في التجارة والاقتصاد العالمي، خصوصاً أن هذه الدول تطل على أهم البحار في العالم، مثل الخليج العربي وبحر العرب والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، ومنها يخرج ما يزيد على ثلث الطاقة في العالم، وما يزيد على نصف الحركة التجارية تمر عبر حدودها، وبالتالي تستطيع أن تجد لنفسها وزناً أكبر وتؤدي دوراً محورياً في هذا الأمر، وبما أننا الآن في مرحلة التكتلات فعلى الدول العربية أن تتعلم مما فعله العالم من حولها سواء في السوق الأوروبية المشتركة، أم في تكتل بريكس، أم في منظمة شنغهاي، أم مجموعة العشرين وغيرها من التكتلات التي سهّلت التجارة والاقتصاد وحركة الأموال بين دولها وأنقذت كثيراً من الدول من الإفلاس أو الدمار الاقتصادي والحروب.

الدول العربية اليوم تمتلك قيادات قوية ومؤثرة في العالم وصاحبة قرار وتستطيع أن تتخذ قرارات جريئة تخلص معها المنطقة وتوجد مستقبلاً عربياً جيداً، مثل السيد الرئيس بشار الأسد، الذي استطاع منذ عام الـ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠ أن يكوّن اقتصاداً سورياً متميزاً وحيوياً ومرناً، بالإضافة إلى ما يتمتع به من حنكة سياسية استطاع أن يسخّرها بخدمة اقتصاد البلاد، ومن عام ٢٠١١ حتى الآن أثبت الرئيس الأسد أنه يمتلك قدرة على إدارة الأزمات الاقتصادية في البلاد بأقل الموارد على الرغم من الحصار والحرب. وتمتلك الدول العربية شخصيات قيادية مهمة مثل رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد، الذي أثبت أنه يمتلك قدرة على اتخاذ القرارات الصعبة ومواجهة التحديات الاقتصادية والأزمات المالية ولديه رؤية أثبتت نجاحها في الإمارات، وذلك إلى جانب ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، الذي يملك شجاعة في اتخاذ القرارت وقول "لا؟ عندما يكون الأمر يستهدف بلاده واقتصادها، مثلما رأينا في ملف النفط عندما رفض زيادة الإنتاج عندما طلبت الولايات المتحدة ذلك، ويتجه الآن شرقاً نحو الصين باقتصاد بلاده، وبالتالي يملك إلى جانب السيد الرئيس والشيخ محمد بن زايد القدرة على اتخاذ قرارات في إيجاد سوق عربية مشتركة وإنهاء الحصار عن هذه الدول.

> "دمشق حجر أساس في العمل العربي المشترك لموقعها الإستراتيجي والعقول الاقتصادية والصناعية المهمة وخصوبة الابتكار فيه"

> "الدول العربية اليوم تمتلك قيادات قوية ومؤثرة وتستطيع أن تتخذ قرارات جريئة تخلص المنطقة وتصوغ مستقبلاً عربياً جيداً"

اتفاقيات اقتصادية تصب في ميدان العمل العربي المشترك.. خبراء يعوّلون على الثقة بالمنتج السوري.. فهل سنشهد انفتاحاً تجارياً يوازي الانفتاح السياسي؟

■ تشرين- بارعة جمعة

لكل فعل رد فعل، هي قوانين الفيزياء الطبيعية التي تحكم مسار الحياة البشرية، فيما لقوانين السياسة والاقتصاد المسار ذاته لو اقترن بالعمل الجاد ضمن أفق التطلعات المشتركة لكل من الدول العربية التي عانت طويلا من عقوبات وقوانين حدت من قدرتها على التداول المشروع لها ضمن اتفاقيات العمل العربي المشترك والفعال للخروج من بوتقة الصراع والعقوبات الاقتصادية الجائرة، فهل ما زلنا نملك أوراق قوتنا الاقتصادية التي تسمح بالتبادل المشروط بنسب محددة.. أم إننا بتنا الأحوج لردم الفجوة الكبيرة بين قوانين العمل وواقع السوق العربية المشتركة؟!

إعفاءات ضريبية

تقوم فكرة العمل العربي المشترك على تبادل المنفعة والتعامل بالمثل، قواعد نظمها علم الاقتصاد القائم بشكل رئيس على ضمان الفائدة والربح للأطراف كلها وبأقل التكاليف، والتي يدخل في تكوينها كل المواد المستوردة من بلدان عدة عربية وأجنبية المنشأ، جاءت ضمن إطار اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، التي تم توقيعها عام ٢٠٠٠، لإعفاء المستوردات العربية إلى الدول العربية من الرسوم الجمركية على أن يتم ذلك تدريجياً وفق تأكيدات الدكتور في علم الاقتصاد عابد فضلية لماهية الاتفاقية، وهو ما حدث فعلاً، حيث وصلت الرسوم الجمركية عام ٢٠٠٥ إلى صفر في المئة شرط أن تكون البضاعة ذات منشأ عربي، أي ألا تقل نسبة القيمة المضافة محلياً إلى إجمالي قيمة السلعة عن ٤٠٪.

اليوم ما تشهده حركة التجارة العربية هو استيراد بعض السلع الكهربائية، من الصين مثلاً، شبه كاملة الصنع، ومن ثم إضافة بعض مواد التغليف والتعبئة والمفاتيح والأزرار في منطقة جبل علي في الإمارات على سبيل المثال، ويكتب عليها (صُنع في الإمارات) ومن ثم تدخل إلى سورية بصفر جمارك، وبالمقابل لا يتم وضع (صُنع في سورية) من جهاتنا الرقابية، إلا بعد أن تدخل عدة جهات وتشكل عدة لجان وتفرض العديد من التكاليف والمتطلبات وتناقش عدة اعتراضات، وفق تأكيدات الدكتور فضلية، لنجد أننا في النتيجة نحن الخاسرون، ولدينا غالباً عجز في ميزاننا التجاري مع الدول العربية في إطار التبادل بناء على أحكام هذه الاتفاقية، التي تعد عربياً من أهم منجزات مجلس التعاون الاقتصادي العربي، وفق فضلية، ومن منشطات بعض أنواع الصادرات إلى الدول العربية الأخرى.

«معظمها موضوعية، من مبدأ حماية الإنتاج الوطني، ومن زاوية المصالح المتبادلة بين الدول عموماً»، حسب توصيف الدكتور فضلية لصعوبات العمل العربي المشترك، التي لا بد من أنها موجودة، وتكمن هذه الصعوبات في البنية التشريعية للتجارة الخارجية لكل دولة، التي قد تتناسب مع مصالح دولة عربية أو غير عربية أخرى، ولا تتناسب مع مصالح الدول الأخرى، وهذا يتبلور في الاتفاقيات التجارية الدولية، الثنائية والمتعددة، إلا أن هذه المعوقات، برأي فضلية، تكون أو ستكون أقل من الدول التي تشكل التحالفات والتعاقدات الاقتصادية فيما بينها وينطبق هذا بالتأكيد على جميع الدول العربية، لكون العقد الذي يجمعها سياسياً وقومياً أبعد من اقتصادي، شرط أن يتوفر التوافق على المستوى السياسي.

القيمة المُضافة

١٢٪ أو أقل بقليل، هي نسبة التبادل التجاري العربي لعام ٢٠٢٣ حسب التقرير الاقتصادي العربي وفق رواية الدكتور في علم الاقتصاد حيّان سلمان، لتبقى التساؤلات الأكثر حضوراً في قمة جدة الـ ٣٢ هي حول كيفية زيادة التبادل التجاري!

صعوبات ومنغّصات تواجه هذا التبادل، منها تشابه السلع المُنتجة من الممكن تجاوزها بتوزيع المزايا النسبية وتحويلها إلى مزايا تنافسية برأيه، لتبقى شهادة المنشأ أي التلاعب بمكونات السلعة الأكثر صعوبة، حيث إن اشتراطات الجامعة العربية تنص على ألّا تقل نسبة القيمة المُضافة بأي سلعة عربية عن ٤٠٪، التي تتكون من مكونات السلعة كلها والتي تحوي ثمانية عناصر هي: (كل الأجور والمرتّبات والتعويضات، استهلاك الأصول الثابتة والإيجارات والأرض والمستودعات وغيرها، تكلفة التمويل بتقديم القروض، أسعار المواد الخام والوسيطة) ونفقات أخرى كالبريد والهاتف والكهرباء والماء ومصروفات عموميّة وإداريّة.

وفي عملية حسابية لقيمة هذه العناصر ومن ثم نسبها لقيمة السلعة على باب المعمل، تظهر لدينا القيمة المُضافة، السلعة بوساطة الصناعة، وهو أمر يتم في كل الدول العربية وليس سورية فقط وفق تأكيدات الدكتور سلمان.

مزايا تشجيعية

للعمل ضمن هذا الأسلوب مزايا إيجابية، بتشجيع الكثير من الصناعات الوطنية وعودة عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة إنتاج السلع وانسيابها بين الأسواق، والذي استدعى إيجاد أسلوب المراقبة عبر القيمة المضافة.

للشركات العالمية توصيف آخر قدمه الدكتور سلمان عبر التمييز بين نوعين من الشركات، الأول: تسوّق ضمن دولة واحدة وترتبط عملية التسويق لديها بتكلفة السلعة ومدى منافستها في السوق داخل الدولة، والثاني: عبر قيام الشركة بالتصدير إلى دولة أخرى باسم الدولة التي تعمل فيها الشركة وفق مبدأ القيمة المُضافة، شرط تقديم الوثائق المطلوبة من اسم السلعة والمُصدّر ووثيقة من غرفة التجارة، عدد الطرود والأسعار والتكلفة ونسبة كل مادة من المواد الأولية المستخدمة، والتي يطلق عليها وثائق شهادة المنشأ، تمنح مزايا تفضيلية لتبادل السلع بتخفيض الرسوم الجمركية والتعرفة التي قد تصل إلى صفر في المئة، تُعطى ضمن منطقة واحدة، في حين لا يمكن لأي شركة تعمل باسمها الاستفادة من هذه المزايا على الإطلاق.

صعوبات الشحن

واجه قطاع التبادل التجاري الكثير من العقبات في سنوات الحرب، جعلت من بعض نشاطاته خارج الاتفاقيات العربية المشتركة، والذي مردّه، وفق تأكيدات عضو اتحاد المصدرين والمستوردين العرب، ورئيس مجلس إدارة الجمعية السورية للشحن والإمداد الوطني رياض الصيرفي، إلى عقوبات «قيصر» التي التزمت بها بعض الدول العربية، واليوم بدأنا مرحلة نفض غبار الحرب دبلوماسياً، بتفعيل اتفاقيات الشحن مباشرة إلى سورية، بدلاً من الوقوع في متاهات استقدام البضائع من بلد المنشأ لبلد آخر عبر صيغة الترانزيت، والذي أوجد بدوره بلد المصدر الذي خرج من الاتفاقية ذاتها، لنجد في الوقت ذاته بعض الشركات تلجأ لتسجيل شركات أجنبية باسم شهادات عربية لتجاوز موضوع الرسوم الجمركية آنذاك، وهو واقع فرض نفسه في عملية التبادل التجاري وقتها.

وأمام ما شهدته المنطقة من انفراجات سياسية، طالب المصدرون بتفعيل الاتفاقية والمعاملة بالمثل بين الدول العربية وفق تأكيدات أمين سر اتحاد المصدرين و المستوردين العرب عماد قباني لـ«تشرين»، مطالباً التجار والصناعيين بإعادة حصة المنتج السوري في الأسواق الخارجية، وذلك بعد المبادرات الأخيرة للمشاركة في معارض في دول عربية، واصفاً المبادرة بالجيّدة لجهة تفعيل الاتفاقية المنصوص عليها لتوفير التكاليف بالتخفيضات الجمركية، في حين أن بعض المواد لا تدخل ضمنها كالحديد والسيراميك، لوجود معامل خاصة بها في سورية، داعياً الجميع لدعم الصناعة المحلية لكون الاتجاه اليوم حول سورية اقتصادياً والثقة بالمنتج السوري، ولاسيّما الغذاء موجود لدى كل الدول، وهو ما تفرضه الأدبيات التجارية لكسب الزبون، في حين يحتاج الأمر، برأي قبّاني، وقتاً لإثبات إيجابية العمل، أمام روزنامة من المعارض تبشر بالخير للتعاون العربي المشترك.

د. فضلية: صعوبات العمل العربي المشترك على المستوى التجاري تكمن في البنية التشريعية للتجارة الخارجية لكل دولة

د. سلمان: اشتراطات الجامعة العربية تنص على ألّا تقل نسبة القيمة المُضافة بأي سلعة عربية عن ٤٠٪

مفاتيح تحت الطلب لتفعيل العمل العربي المشترك..كفة المحفزات راجحة والشـراكات الثنائيـة و الإقليمية مقدمـات أكثر مـرونة

■ تشرين - رشا عيسى

إذا كانت التفاهمات السياسية هي الركيزة الأساسية في إرساء الاستقرار الاقتصادي وتفعيل العمل العربي المشترك، فإن الركائز الأخرى التي يحتاجها هذا التفعيل تتلخص في إزاحة العوائق التي تحول دون توحيد الأهداف والوصول إلى الاستراتيجيات الجديدة وفق ضوابط واضحة تترجم واقعا على الأرض، في وقت لم تعد فيه سمة النظام العالمي القطبية الواحدة، بينما يشهد التوقيت الحالي تحولا سريعا نحو عالم متعدد الأقطاب تكون فيه حظوظ التكتلات الإقليمية الأكبر لجهة الحضور السياسي والاقتصادي.

وجود الإرادة الحقيقية

الباحث الاقتصادي الدكتور مجدي الجاموس ربط إزالة المعوقات المرتبطة بتفعيل العمل العربي المشترك بوجود الإرادة الحقيقية بين الدول العربية مع وجود اقتصاد سياسي عربي واضح ورؤية أيضاً واضحة لتفعيله، وهذا ما يسمى الاقتصاد السياسي ويعرف بأنه السياسات الموضوعة من كل دولة تجاه الدول الأخرى سواء سياسات داخلية أم خارجية متعلقة بالجانب الاقتصادي وتحدد توجهها وعلاقاتها مع الدول الأخرى أو السياسات الأخرى مثل السياسات الضريبية وسياسات الاستيراد والتصدير والجمارك والسياسات الجمركية وسهولة الدخول والخروج كما يوضح الجاموس.

وهناك عمل عربي مشترك لكن بحده الأدنى وبالذات بهذه الفترة في ظل التغيرات الدولية حيث تعد التجارة العربية أيضاً بحدها الأدنى.

ويشير الجاموس إلى أن من معوقات العمل العربي المشترك أن التكتلات الاقتصادية ليس لها توجه نحو الدول العربية إنما هذه التكتلات تتوجه نحو بعض الدول المتقدمة والدول التي لها استقلال بالقرار الاقتصادي، حيث يعد من معوقات العمل العربي المشترك عدم وجود استقلال بالقرار الاقتصادي.

حلم لم يتحقق

أما رئيس الأمانة السورية للثوابت الوطنية الدكتور حسام الدين خلاصي فوجد أن العمل العربي المشترك هو الحلم الذي لم يتحقق بعد بكامل أبعاده وتجلياته أو انعكاساته السياسية والاقتصادية لأن المسافة التي تفصل بين الأنظمة العربية ليست ثابتة ولا مستقرة، وبالتالي تارة نجد حماسة خطابية في هذا الاتجاه وتارة ينسى الموضوع كلياً وتسود المحلية على هذا الحلم العربي.

ولكل ما تقدم معوقات كثيرة أهمها:

١. القرار السياسي غير المستقل في سلوك درب للتقارب بين الدول العربية.

٢. العرب عموماً مرتبطون بسياسات المحاور الدولية المختلفة التي غالباً ما تكون في حالة تنافر.

٣. التباين الاقتصادي بين دول الخليج العربي وبقية الدول العربية فتكون الصيغة العامة لهذا التعاون الإعطاء المشروط بسياسة المحاور السابقة الذكر.

٤. لما كانت القضية الفلسطينية هي القاسم المشترك الأعظم، صارت للأنظمة العربية نظريات عديدة في محاربة الكيان الصهيوني بدءاً من السلام مروراً بالتسليم و انتهاء بالمقاومة وهذا التباين ينعكس على أوجه التعاون العربي المشترك.

٥. دوام حالة النزاعات بين أغلب الدول العربية والشقاق السياسي وانخراط بعضها بالتآمر على بعضها في أغلب الأحيان تنفيذاً لسياسة المحاور الخارجية.

٦. القدرات الاقتصادية العربية المتبددة والمنصهرة ضمن الاقتصاد الغربي وبنوكه تباعد المسافة بين الأنظمة العربية وتوسع الهوة الاقتصادية والاجتماعية.

٧. التدخلات الغربية الدائمة في معظم القرارات العربية التي تحاول لمّ الشمل العربي لتفسدها.

وعموماً وواقعياً عناصر العمل العربي المشترك هي أكثر بكثير من معوقاته لكنها أضعف منها لانعدام الإرادة السياسية لكثير من الأنظمة العربية.

وسيبقى حلم العمل العربي المشترك يراود أبناء الوطن العربي لما فيه انعكاسات على حياة الشعوب وإثبات وجود الأمة العربية في عالم متغير.

الفروق المتنوعة

الباحثة في شؤون الاتصال والمعلومات المهندسة مريم جودت فيوض حددت عدداً من المعوقات التي تواجه العمل العربي المشترك، من بينها:

١- لفروق الثقافية واللغوية: هذه المعوقات تعوق التواصل والتفاهم بين العاملين المشتركين في المشروعات، ما يؤثر في جودة العمل ويزيد من احتمالية وقوع الأخطاء.

٢. التنظيم الإداري: غالباً ما تواجه المشروعات العربية المشتركة مشكلات في التنظيم الإداري وإدارة المشروعات، ما يؤدي إلى تأخير التسليم وتضخيم التكاليف.

٣. الفشل في تحديد الأهداف والتخطيط: يعد ضعف التخطيط وعدم وضوح الأهداف أحد أكبر المعوقات للعمل العربي المشترك، حيث يؤدي إلى عدم التركيز على الأولويات الأهم وإيجاد حلول مناسبة للمشكلات الطارئة.

٤. عدم توافق الرؤى: يمكن أن تؤدي الرؤى المتضاربة بين المشاركين إلى انحراف المشروع عن الهدف المشترك، وعدم تحقيق النتائج المطلوبة.

٥. المشكلات التقنية: قد يتعرض المشروع للعديد من المشكلات التقنية في مجال التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك البرمجيات والأجهزة، ما يؤدي إلى تأخير المشروع وارتفاع تكاليفه.

أهمية استثمارية

وبالنسبة للمناطق الحرة العربية الثنائية والإقليمية يحدد الخبراء مجموعة من الآراء التي أجمعت على أهميتها للناحية الاستثمارية وتوفير القطع الأجنبي، مع الانتباه لضرورة توفير القوانين والأنظمة التي تسهل أن تكون المناطق الحرة بوابة لدخول القطع الأجنبي من البلاد لا خروجه.

ويؤكد الجاموس أن المناطق الحرة وجدت لتشجيع الاستثمار وللمساهمة في بناء الاقتصادات الوطنية ولابد من تشجيع الاستثمار بدءاً من البنية التحتية والقطاع المالي وتفعيل المناطق الحرة التي تشكل عوامل مشتركة لخدمة أي اقتصاد وطني، لأن فكرة المناطق الحرة وبالخصوصية التي تحتوها تجعلها تساعد في بناء الاقتصاد الوطني.

و تستفيد الاستثمارات الوطنية والأجنبية من إحداث منطقة حرة لها مزايا خاصة من حيث إنها منطقة جغرافية معزولة في مكان محدد ومعفاة من الضرائب بغضّ النظر عن العرق والجنس، ما يوفر نوعاً من المساواة، من دون وجود روتين في العمل، أي وجود إعفاءات ضريبية وبنية تحتية خاصة واستثمارية جيدة خاصة بغض النظر عن السياسات المتبعة داخل البلد.

ورغم تشجيعه على الاستثمار في المناطق الحرة، ينبه الجاموس إلى أن هناك مخاوف من دخول القطع الأجنبي إلى المناطق الحرة و إخراجه خارج البلاد، حيث إن العمل بالقطع الأجنبي في المناطق الحرة يتم دخولاً وليس خروجاً، لذلك يؤكد على أهمية إقامة اتفاقيات لكي لا يتم تحويل القطع الأجنبي من الداخل إلى الخارج وإنما بالعكس دخوله من الخارج إلى الداخل، أي يجب أن يكون تشجيعاً للمستثمر الأجنبي.

خطوة قابلة للتنفيذ

أما خلاصي فوجد أنها خطوة قابلة للتنفيذ بين البلدان المتجاورة لأهميتها لكلا البلدين ولتبادل المنفعة من حيث الضرورة، كما أنها تسهل حركة الميزان التجاري بين البلدين كسورية والأردن أو العراق أو لبنان، لكننا نلاحظ أن هذه الاتفاقيات محصورة بين إرادتين سياسيتين لا رغبة واحدة فقط، لافتاً إلى أن استقلالية القرار وسيادته الوطنية هما من يسرع تفعيل مثل هذه الخطوات.

أما المناطق الحرة الإقليمية فهي أقدر على التنفيذ لأنها تحظى برعاية وحماية دولية من دول قادرة على حماية مصالحها وتحترم بالوقت نفسه السيادة الوطنية للبلدان المشاركة.

تكامل الأسواق العربية

من جهتها تشرح فيوض أهم العوامل التي تعزز العمل العربي المشترك، وهو إنجاز السوق العربية المشتركة لما لها من أهمية كبرى على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فمن خلال تكامل الأسواق العربية يمكن تعزيز النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل جديدة، وزيادة الاستثمارات، وترسيخ التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتحقيق التكامل الاجتماعي والثقافي بين الشعوب العربية، ومن بين الفوائد الأخرى التي يمكن أن تعود على الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة:

١. تعزيز التجارة الحرة والتبادل التجاري بين الدول الأعضاء و تحسين مستوى الحياة للشعوب العربية من خلال التنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل.

٢. تحسين البيئة الاستثمارية وجذب المزيد من الاستثمارات الداخلية والخارجية.

٣. تحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية، ما يحسن النمو الاقتصادي ويسهل التجارة والاستثمارات.

٤. تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعات الغذائية.

٥. تحسين الصحة العامة والرعاية الصحية في المنطقة وتعزيز التعاون في مكافحة الأمراض المعدية إنَّ تعزيز العمل العربي المشترك يحقق مكاسب اقتصادية كبيرة للدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه يمثل فرصة كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة.

استراتيجيات جديدة

الباحثة في الشؤون السياسية الدكتورة رنا درويش توضح أن العمل العربي المشترك بحاجة إلى استراتيجيات جديدة وتوحيد للأهداف ليتم تحويلها إلى واقع ملموس على الأرض وفق ضوابط واضحة تحدد آلية العمل لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها الدول العربية ما يفرز حاجة ماسة إلى نهج عربي على الصعيدين الثنائي والجماعي لأن العمل العربي المشترك يدور في إطار الواقع العربي نفسه.

كما تؤكد أن العصر الراهن هو عصر التكتلات الكبرى الإقليمية، وليس عصر الدول أو الدويلات الصغيرة، والنظام العالمي الحالي هو نظام متعدد الأقطاب يحقق الحد المطلوب من العدالة، وسيكون نظام الأمم والكتل الكبرى والدول الكبرى وليس الدول أو الدويلات.

ليس سلبياً بالمطلق في ظروف استثنائية.. الإغراق يحفز رغبات الانكفاء ويربك منظومة العمل العربي المشترك

■ تشرين- ميليا اسبر

العمل بمبدأ إغراق السوق بالمواد والسلع وطرحها بسوق أخرى بأسعار أرخص من سعر التكلفة ببلد المنشأ. هذا الإجراء ينعكس سلبا على الاقتصاد المحلي، حيث يؤدي إلى توقف الكثير من المنشآت عن العمل، وتاليا زيادة نسبة البطالة واستنزاف العملات الأجنبية. والأخطر هو حدوث خلل في الاتفاقيات التجارية التي تحدث بين البلدان. هذا ما أكده أهل الخبرة في الاقتصاد، وأن أكثر الدول التي تتعمد استخدام الإغراق هي الدول المتقدمة.

القضاء على المنتجين

الوزيرة السابقة الدكتور لمياء عاصي، أوضحت في حديث لـ؟ تشرين؟ أن الهدف النهائي من الإغراق التجاري هو القضاء على المنتجين والمصانع المنتجة في دولة أخرى، من خلال قيام دولة مصدّرة لسلعة معينة بتسعيرها بأقل من سعر تكلفة إنتاجها، أو بأقل من سعرها في السوق المحلي لبلد التصدير لتكون مرغوبة، ويتم استيرادها بدل الإنتاج المحلي, صحيح أن السعر القليل للسلعة يصبّ في مصلحة المستهلك الذي يحصل على بضائع بسعر رخيص, ولكن هذه الحالة، إذا كانت مستمرة، فإنّها تغزو الأسواق وتضرّ بالصناعة المحلية والمنتج المحلي، وتؤدي إلى إغلاق المصانع المحليّة أو انخفاض طاقتها الإنتاجية، وتالياً ارتفاع نسبة البطالة، وأنّ عملية الاستيراد وتدفّق السلع الرخيصة من دول أخرى تتسبب في نزيف العملات الأجنبيّة إلى خارج البلاد، إضافة إلى الآثار الضارة على اقتصاد المستهلك، من حيث الجودة لهذه المنتجات، بسبب رخص الثمن والتهافت على شرائها.

وفي معرض حديثها عن موضوع الإغراق تطرقت د. عاصي إلى أمثلة عن هذا الموضوع، فعلى سبيل المثال فرضت وزارة التجارة في مصر رسوم إغراق على الصادرات السورية من الخيوط النسيجية إليها، وذلك بعدما تلقت شكوى بأن الخيط السوري يصدّر إلى مصر بأسعار تقل عن تكلفته في سورية، واستمرت مصر بفرض تلك الرسوم حتى ٢٠٠٧ حيث تم رفعها. أيضاً هناك رسوم إغراق فرضها الاتحاد الأوروبي على صادرات الألواح الشمسية الصينية إليه، وغيرها الكثير من الأمثلة.

نهج انفتاح تجاري

وذكرت د. عاصي أنّه بشكل عام تكثر قضايا الإغراق في الدول المتقدمة، أو عندما يكون هناك نهج انفتاح تجاري، كما حدث في سورية بعد ٢٠٠٥ وزاد حجم المستوردات كثيراً، فسجلت قضايا إغراق كثيرة، خصوصاً بالنسبة للبضائع الصينية والتركية، أما حالياً، حيث المستوردات في حدود ضيقة ومدروسة وتقتصر على السلع الضرورية ومدخلات الإنتاج، فإنّ حالات الإغراق قد تكون محدودة جداً، ولم نسمع عن حالات كثيرة.

ولفتت عاصي إلى أنه بالنسبة لحالات الإغراق بين الدول العربية، التي ترتبط فيما بينها باتفاقية المنطقة الحرة العربية الكبرى ؟الجافتا؟، فقد حددت الاتفاقية حالات الإغراق وكيفية احتساب هامش الإغراق، وفرض رسوم الإغراق بناء على الهوامش المحددة للإغراق، منوهة بأن حالات الإغراق بين الدول العربية تعدّ محدودة، وتتم معالجتها تباعاً في إطار اتفاقية المنطقة الحرة العربية الكبرى.

قوانين صارمة

بدوره الخبير بالشأن الاقتصادي شادي أحمد، أشار إلى أنّ هناك بعض الدول التي وضعت قوانين صارمة بموضوع الإغراق، لأنّ ذلك ينتقص من سياسة العرض والطلب التي تحدد المعيار السعري الدقيق لكل ما يحدث، وتالياً ظهرت هناك حالات كثيرة في دول متعددة تم إيقاف التعامل التجاري مع دولة أخرى بسبب وضع الإغراق أو الدعم.

وأكدَ أحمد أنه بعد التشوّه الذي حصل حالياً في السوق السورية نتيجة الحرب، لم يعد هناك ما يسمى إغراقاً لأنه لا يمكن إطلاقاً أن يقوم تاجر سوري سواء مستورد أو موزع عام ببيع المادة بأقل من تكلفتها الحقيقية، لأنهم في الأصل يبيعون المواد بأضعاف مضاعفة من التكلفة الحقيقية فوق هوامش الربح، لذلك لا يمكن أن يقوم أحدهم بعملية الإغراق أو الدعم (بينك) ضمن السوق السورية من أجل أن نستحوذ على السوق، مضيفاً أنّ الاستحواذ على السوق السورية يتأتّى من مجموعة من رجال الأعمال والتجار المتنفذين الذين يتحكمون بمفاصل كبيرة في الاقتصاد السوري.

وبّين أنّ قدرة الاقتصاد السوري على أن يقوم بإغراق أسواق أخرى ضعيفة جداً، تكاد تكون مستحيلة، ولكن قدرات الدول الأخرى، مثل الصين وغيرها، يمكن أن تكون كبيرة وتغرق السوق السورية وبالتالي نتيجة الإغراق سوف تخرج منشآت ومعامل ومزارع من الاقتصاد الوطني، وسوف تخرج عن الخدمة تماماً.

ومن هنا نقول: إنّ قانون التنافسية الذي أقرّته الحكومة هو السبيل الكافي بعدم حدوث هذا الإغراق ضمن السوق المحلية.

أنواع الإغراق

من جانبه دكتور الاقتصاد في جامعة حلب حسن حزوري يشير إلى أنه عند الحديث عن الإغراق، فالمقصود هو الإغراق الخارجي، الذي يعني الحالة التي تقوم فيها دولة بإغراق أسواق دولة أخرى بتصدير سلعة إليها بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها، ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمنتجات المحلية المثيلة في الدولة المستوردة لهذه المنتجات وهو أشهر أنواع الإغراق، وتمارسه الدول المتقدمة والنامية على السواء، وأيضاً هناك إغراق داخلي يتمثل بحالة قيام شركة بطرح سلعة في السوق المحلي بسعر يقل عن تكاليف إنتاجها لإخراج المنافسين المحليين، وفي هذه الحالة تتبع الشركة خطة ؟دع السوق يتنفس صناعياً، وحطم عظام منافسين حتى يستسلم السوق، ويموت المنافسون ثم نبيع السلعة بالسعر الذي نحدده؟

ظروف اقتصادية غير مواتية

وأشار د. حزوري إلى وجود إغراق مؤقت، وهو الإغراق الذي تلجأ إليه الدول عندما تمرّ بظروف اقتصادية غير مواتية، مثل حالات الكساد أو الأزمات الاقتصادية، مثلما فعلت دول جنوب شرق آسيا خلال العامين الأخيرين، حيث طرحت منتجاتها بأسعار منخفضة لتنشيط صادراتها وزيادة إيراداتها، بشكل يساعدها على مواجهة أزمتها المالية،

مبيناً أنّ القواعد الدولية للتجارة تعارض سياسة الإغراق، وهو مخالف لمبادئ منظمة التجارة العالمية لعام ١٩٩٥ لذلك كثيراً ما تنشأ خلافات بين الدول، وخاصة ما يتعلق بالاتفاقيات الثنائية نتيجة إخلال إحدى الدولتين بنصوص الاتفاقية الموقعة، وغالباً ما تكون هناك بنود تتعلق بمكافحة الإغراق، ورغم ذلك تتم ممارسته على أرض الواقع، منوهاً بأنه في ظل انتشار الإغراق من المهم أن يكون لدى الدول والحكومات إستراتيجيات لمواجهة هذه السياسات غير المشروعة والتي تضرّ بالاقتصاد الوطني.

تخفيض التكلفة على المستهلك

وذكر د. حزوري أنه من إيجابيات الإغراق في السوق السورية تخفيض تكلفة المنتج على المستهلك السوري، وزيادة مقدرته الشرائية الضعيفة، لأن الكثير من المنتجات والسلع الأجنبية تكون تكلفة استيرادها أرخص من تكلفة الإنتاج المحلي، وتالياً كلما تم تخفيض الأسعار، تكون لصالح المستهلك، لكن بالمقابل من المؤسف أن نجد معظم المواد التي تكون سبباً في إغراق السوق السورية في الوقت الراهن هي سلع داخلة بشكل غير مشروع، أي سلع مهربة، وخاصة المنتجات التركية التي تتمتع بالجودة والرخص أكثر من المنتجات المحلية. والسؤال الذي يطرح دائماً: كيف تصل هذه المنتجات لبائع المفرق الذي يلاحق أحياناً من قبل السلطات الجمركية، بينما تعجز هذه السلطات عن ضبط البضائع عبر المنافذ الحدودية أو المعابر؟

أما سلبيات الإغراق فبالتأكيد هي مضرّة بالاقتصاد الوطني وبشكل خاص للقطاع الصناعي.

مواجهة الإغراق

ولفت د. حزوري إلى أنه لمواجهة الإغراق في السوق المحلية يجب على الحكومة دعم الإنتاج الوطني بمحورين؛ الأول: تأمين مستلزمات الإنتاج بأفضل الأسعار، وتسهيل عمليات الاستيراد وتبسيط عمليات التمويل، وخاصة تصحيح السياسة النقدية وإلغاء المنصة، وأيضاً الإعفاء من الرسوم الجمركية عن كل المواد الأولية التي تدخل في الصناعة، مشدداً على ضرورة منع أي تكاليف غير مبررة أو عمولات أو ترسيم مخالف للقانون من أجل تخفيض التكاليف، وبالتالي تخفيض سعر البيع في السوق المحلية أو القدرة على المنافسة في السوق الخارجية.

المحور الثاني: حماية الصناعة الوطنية والمنتج الوطني من خلال دراسة حاجة السوق الفعلية، وفرض رسوم جمركية على السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية، ومكافحة التهريب الذي يؤثر سلباً على الخزينة العامة، وذلك من خلال ضبط الحدود والمعابر، وقبل وصول البضائع إلى محلات بيع المفرق،علماً أن ما تقوم به الممارسات الجمركية حالياً يربك الأسواق ولا يحمي الصناعة الوطنية.

> ”
> **قانون التنافسية السبيل الوحيد لعدم حدوث الإغراق في السوق المحلية**

تعليمات منح القروض للمتضررين من الزلزال قيد الصدور..

حسن: موحدة بين المصارف العامة والتمويل وفق قوائم ستصدر من المحافظين

■ تشرين - إبراهيم غيبور

بعد أن حدد قرار لمجلس النقد والتسليف الخطوط العريضة لمنح المتضررين من الزلزال قروضاً بسقف ٢٠٠ مليون ليرة تنفيذاً للمرسوم /٣/ فإنّ تعليمات المنح أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الصدور.

ويبدو أن التعليمات المنتظرة لمنح قروض المتضررين من الزلزال ستكون موحدة بين جميع المصارف العامة، وهو ما أكده مدير التسليف في مصرف التسليف الشعبي عدنان حسن في تصريح خاص لـ؟تشرين؟.

ووفقاً لحسن، فقد تم الانتهاء من صياغة التعليمات مؤخراً وناقشها مديرو المصارف العامة خلال اجتماعهم الدوري، وما هي إلّا أيام قليلة وسيتم الإعلان عنها.

وعن المتضررين الذين يحق لهم الحصول على قروض لإعادة بناء أو ترميم ما هدمه الزلزال، أكد مدير التسليف أن هناك قوائم بأسماء المتضررين سيصدرها محافظو المحافظات المنكوبة، وكل من لم يرد اسمه في تلك القوائم المنتظرة لن يحصل على التمويل المطلوب، مؤكداً أن تلك القوائم ستُعمم على المصارف العامة فور صدورها.

وتضمن التعليمات وفقاً لحسن حصول المتضررين على قروض وفق شروط وضوابط درستها إدارات المصارف العامة بعناية واهتمام، لدرجة أنها لم تغفل أي حالة من حالات الضرر الواقع على البناء من جهة، ومن جهة أخرى مدى توافق أصحاب المنازل المتضررة في البناء الواحد على إعادة البناء وكذلك الترميم، لافتاً إلى أنه ليس من الضروري حصول المتضرر على سقف القرض المحدد بمئتي مليون ليرة، بل هناك دراسة لتكاليف إصلاح الأضرار ستقوم بها جهة محددة، هي من سيحدد قيمة التمويل اللازم، ناهيك بطلب بعض الوثائق الأخرى المتعلقة بأعمال الكشف الحسي وغيرها.

وتبقى الإشارة إلى أن المرسوم /٣/ منح العديد من المزايا لمساعدة المتضررين من الزلزال بالعودة إلى حياتهم الطبيعية، وممارسة نشاطهم كالمعتاد، ومن بينها منحهم قروضاً من المصارف العامة بسقف ٢٠٠ مليون ليرة معفاة من الفوائد مع فترة سماح لبدء السداد بعد ٣ سنوات من الحصول على التمويل اللازم لإعادة إعمار منازلهم وترميم المتضرر منها.

قمح دير الزور.. توريد ٤١٤٤ طناً

إنتاجيّة ضعيفة عزاها مزارعون لقلة الأسمدة

■ تشرين-عثمان الخلف

سجلت عمليات توريد محصول القمح تزايداً لموسم هذا العام مقارنة بمثل هذه الفترة من موسم العام الفائت، ووصلت الكميات الموردة حتى يوم أمس الأربعاء ٤١٤٤ طناً ، مع ملاحظة تزايد التوريد بالنظر لتوسع عمليات الحصاد الجارية.

وأكد مدير فرع السورية للحبوب بدير الزور المهندس أديب الركاض في تصريح لـ؟تشرين؟ أنه لا عوائق تُذكر أمام التوريد، مشيراً إلى أن الفرع بمراكز تخزينه الثلاثة في دير الزور والبوكمال والميادين، إضافةً لمركزي حطلة بالريف الشمالي والتبني في الريف الغربي، المخصصين للشراء والشحن المباشر، تستقبل كل الكميات المُنتجة وخارج المقاييس الرسميّة، مبيناً أنه جرى بيع ٢٠٠ ألف كيس خيش للمزارعين، وذلك لغرض تعبئة المحصول.

من جانبٍ آخر أشار رئيس مكتب التسويق في فرع اتحاد فلاحي دير الزور رمضان الحاج حمد إلى مشكلة النقص الحاصل في الحصادات والذي يتسبب بالتأخير في عمليات الحصاد، ناهيك بعدم التزام أصحابها بالتسعيرة التي أقرها المكتب التنفيذي للمحافظة في اجتماعه الأخير قُبيل انطلاق حصاد المحصول، ففي حين جرى تحديد التسعيرة بـ ٥٠ ألف ليرة للحصادة التي تتحصل على وقود التشغيل المدعوم ، و ٥٥ ألف ليرة فيما إذا كان الوقود على نفقة صاحبها، فإنّ واقع الأسعار التي يتقاضاها هؤلاء تبدأ من ٧٥ ألف ليرة ، إلى ١٠٠ ألف للدونم الواحد، وكذلك الأمر بالنسبة لتسعيرة دراس الدونم الواحد من القمح، إذ تراوحت على أرض الواقع ما بين ١٨ ألف ليرة، إلى ٢٠ ألفاً، بينما السعر الرسمي لدراس الدونم كان قد أقر في الاجتماع المذكور بـ ٩ آلاف ليرة فيما إن كان وقود الدرّاسة على نفقة صاحبها ، و٧ آلاف إن كان من الوقود المدعوم المُقدم، مؤكداً أهمية توفير الوقود فترة حصاد وتسويق القمح بالكميات الكافية تجنباً لأي عوائق على صعيد انسيابية حصاده وتسويقه.

وطالب الحاج حمد بضرورة رفع سقف السحب لقيم الأقماح من المصارف الزراعيّة إلى ١٠٠ مليون ليرة.

ورصدت ؟ تشرين؟ آراء عددٍ من المزارعين للوقوف على إنتاجية الدونم الواحد من القمح لهذا الموسم، فأكدوا أن أغلب الحقول تراوحت الإنتاجية ما بين ٢٥٠ كغ إلى ٢٠٠ كغ ، و١٨٠ كغ ، ومنها ما وصل إلى ٣٠٠ ، وحقول بلغت إنتاجيتها ٤٢٠ ـ ٤٥٠ كغ ، موضحين أن الإنتاجية ضعيفة مقارنةً بموسم القمح العام الفائت، عازين الأمر بالدرجة الأولى لقلة كميات السماد، فيما المحصول الذي سجل إنتاجيّة عالية جاء نتيجة للحصول على كفايته من المادة المذكورة، مشيرين إلى أن سنبلة القمح هذا الموسم جاءت صغيرة قبالة موسم ٢٠٢٢، وكان مدير المصرف الزراعي أشار في تصريح سابق إلى أن المصرف قدم المتوافر من السماد المخصص لمحصول القمح، بينما السعر الممنوح للكيلو منه لم ينل رضا الفلاحين الذين لا يرونه يفي بما قدموه من مصاريف احتياجات العملية الزراعيّة برمتها.

هذا وسُجلت محاولات ناجحة من مزارعين في منطقة الجزيرة الواقعة تحت سيطرة الاحتلال الأمريكي وميليشيا ؟ ق.س.د؟ لنقل إنتاجهم من تلك المنطقة إلى مراكز التسويق الواقعة تحت سيطرة الدولة السوريّة، وذلك على الرغم من إجراءات المنع التي تتخذها الميليشيا منذ سيطرتها على المنطقة، وطالب مزارعون الجهات الحكوميّة المعنيّة بتسهيل حركة نقل الحبوب من هناك عبر المعابر النهرية، وذلك لوجود من يرغب بالتوريد إلى المراكز الحكوميّة، وتشير مصادر محليّة إلى أن حال موسم منطقة الجزيرة كحال المواسم السابقة يجري شحنه خارج الأراضي السورية باتجاه إقليم كردستان العراق، ويتم شراؤه من الأهالي من قبل تجار بالتنسيق وميليشيا ؟ق.س.د؟.

يذكر أن مساحات القمح المزروعة بمحصول القمح هذا الموسم وصلت بحسب تقارير مديرية الزراعة إلى ٢٤ألفاً/ هكتار ، سواء منها في مشاريع الري الحكوميّة بقطاعاتها الثلاثة (الثالث، الخامس، السابع) أو ضمن القطاع التعاوني الزراعي، أو القطاع الخاص، كان سُجل فيها تضرر قرابة ١٧ ألفاً / دونم نتيجة المنخفضات المطرية التي صاحبتها السيول قُبيل موسم الحصاد.

السيناريست حسن م يوسف وحديثٌ عن «صورة العربيِّ في السينما والإعلام الغربيّ»

■ تشرين- ثناء عليان

«صورة العربي في السينما والإعلام الغربي» عنوان المحاضرة التي ألقاها السيناريست حسن م يوسف في المركز الثقافي في بانياس أكد خلالها أن شيطنة الغرب للإنسان العربي مستمرة منذ ما قبل الحروب الصليبية، لافتاً إلى أن هناك من كانوا منصفين في الغرب، ومنهم المستشرقة الألمانية «زيغريد هونكه» التي حاولت تقديم صورة متوازنة عن الإنسان العربي، إذ ألفت كتاباً بعنوان «شمس العرب تسطع على الغرب» بدأته بمقدمة جديرة بأن يصورها كل عربي ويلصقها على جدار بيته، كما كتبت الكاتبة نصاً استخدمت فيه الكلمات العربية الموجودة في اللغة الألمانية.

وفندت الكاتبة «هونكه» في كتابها -حسب يوسف- الأفكار السلبية السائدة عن العرب في أذهان الغربيين الذين ينكرون أي فضل علمي أو ثقافي للعرب، كما توقفت عند أهم منجزات العرب الثقافية والعلمية والفنية والحربية وبينت بالدليل العلمي الملموس أصالة تلك المنجزات ودورها المهم الذي لعبته في سياق التطور الإنساني العام.

ولفت السيناريست يوسف إلى أن الباحثة هونكه وضعت قبل رحيلها كتاباً لا يقل أهمية عن كتابها «شمس العرب تسطع على الغرب» جاء تحت عنوان «الله ليس كما يزعم الغرب» إذ فندت فيه ألف حكم وحكم منحاز ضد العرب، وبينت أن العرب هم من أكثر شعوب العالم الذين تعرضوا للإجحاف وسوء الفهم.. وأن علاقة الغرب بالعرب على درجة هائلة من الاضطراب والتشوه، إذ لا نشاهد مثيلاً لها مع أي شعب من الشعوب الأخرى، مؤكدة أن نظرة الغرب إلى العرب لا تزال تخضع للأحكام التي كانت سائدة في العصور الوسطى، وأن التزوير التاريخي لا يزال مسيطراً على معرفة الغرب العامة بالعرب.

وأشارت الباحثة في كتابها إلى تصوير وسائل الإعلام الغربية العرب على أنهم رعاة ماعز بثياب مهلهلة، يقومون باستعباد النساء المضطهدات، أو شيوخ نفط يقبعون فوق حسابات بنكية ضخمة في المصارف السويسرية، وإلى استمرار سكوت وسائل الإعلام الغربية على انتحال المنجزات العربية ونسبها الى أسماء أوروبية.

ولفتت إلى مواصلة وسائل الإعلام الغربية التحذير من الإسلام في النزعة الحربية، والإمعان في اتهام العرب بعدم التسامح الديني وتنفيذ العلوم الإنسانية بطريقة بربرية، وبرأي هونكه أن السبب الأول لهذا الأمر هو الصدمة النفسية المصيرية التي عاناها الغرب بسبب الهزيمة التي تعرضوا لها على يد العرب في حروب الفرنجة قبل ألف عام، إذ تحولت هذه الهزيمة إلى كابوس.. وتحدث الكاتب حسن م يوسف في محاضرته عن الكاتب جاك شاهين، وهو أمريكي من أصل لبناني درس تاريخ هوليوود، وألف كتاباً بعنوان «عرب السينما الأردياء: وكيف شوّهت هوليوود العرب» قام بتحليل ١١٥٠ فيلماً وأظهر من خلاله أبعاد عملية التشويه السينمائي التي تعرض لها العرب منذ أيام السينما الصامتة وحتى أيامنا، مستعرضاً بعض الأفلام المسيئة التي تظهر العرب عصابات ومجموعات إرهابية وجواري مسحوقات من قبل الشيوخ والأشرار والإرهابيين المدججين بالسلاح.. وبحث شاهين في كتابه كما يذكر يوسف عن جذور هذه الصور النمطية وتطورها ونقاط التحول السياسية في التاريخ الأمريكي، لافتاً إلى أن الشركات الكبرى التي تنتج الأفلام في هوليوود هي ملك لليهود.

وبيّن أن الحكومة الأمريكية لها اليد الطولى في جعل هوليوود ترسل لجمهورها صوراً سلبية لهذا الجزء من العالم ولمعظم الناس الذين يعيشون فيه، ويقول شاهين: إن صناعة السينما السياسية لتجريد الأنماط من إنسانيتها في السينما والتلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى تساعد في دعم سياسات الحكومة، وهذا ما يسهل على المنتجين توليد وتعزيز المزيد من الأنماط.

ولفت إلى أن المحافظين الجدد يستخدمون السينما ووسائل الإعلام لتسويغ تصرفاتهم ومواقفهم تجاه العرب، ويحوّلون أفكارهم الاستعماريّة الى سياسات تنفذ على أرض الواقع.

وفي ختام المحاضرة قدم حسن م يوسف أمثلة لبعض الأفلام الهوليوودية الأمريكية التي قدمت صورة مشوّهة عن العرب والمسلمين باعتبارهم خلايا إرهابية نائمة يجب القضاء عليهم، مؤكداً أن المخرج الوحيد لتغيير نظرة الغرب تجاه العرب هو أن يصنع العرب صورتهم بأنفسهم، ولكي يتمكنوا من ذلك يجب أن يتحولوا في وطنهم من رعايا إلى مواطنين.

برؤية ثلاثة نقاد مدلولات الـ«قميص» عند القاصة بلسم محمد

■ تشرين

هبت رياح الإبداع عند القاصة بلسم محمد في العام ١٩٩٧ وكانت البداية بصدور مجموعتها القصصية الأولى «ريح الشمال»، التي حملتها لتخط «ذاكرة من ورق» ١٩٩٨م، ومن ثم «نخلة بلا ظل»٢٠٠١ م، و«لحظات خاصة» ٢٠٠٧م، وكان آخرها بعد روايتها الوحيدة (صهيل وطن) المجموعة القصصية «قميص» الصادرة عام ٢٠١٩م عن دار الهندسة والأدب، والتي ضمّت أربعَ عشرةَ قصةً قصيرةً توزعت على امتداد ١٣٠ صفحة.

هذه المجموعة كانت في احتفاءٍ لأربع قراءات نقدية في المركز الثقافي في طرطوس، شارك فيها كل من الشاعر منذر عيسى والأديب غسان كامل ونوس والأديب علم عبد اللطيف والقاصة نجود حسين، وأدارت الندوة القاصة ضحى أحمد.

أناقة اللفظ واللغة

البداية كانت مع الشاعر منذر عيسى رئيس فرع اتحاد الكتاب العرب في طرطوس الذي أكد في قراءته أن الأديبةُ بلسم محمد لعبت في مجموعتها القصصية «قميص» دور الراوي، وتجنَّبت الشكل التقليدي للحكاية، إذ طغى السّردُ الناجمُ عن الوعي الكامل للحدث والإحاطة بالجوانب النفسية العميقة لشخوص القصص، ما أكسب هذا العملَ الأدبي أَنَاقةً متفرّدَة في اللفْظ والجوهر والشكل واللغة التي اقتربت من لغة الشعر، كما تجلّى أثرُ القراءات الأولى واضحة على لغة القصّ، وذلك من خلال جزالة مفردات لغتها، وهذا يدّلُ على عمقِ ثقافة الأديبة والثّراء اللغوي عندها، ويظهر عمقَ المعرفة والاطلاع من خلال عدد من حالات التناص التي دعمّت النص القصصي ولم تضعفهُ.

لافتاً إلى أن الهمُّ الإنساني ومعاناة البشر طغى على إبداع القاصة وكذلك الهمُّ الوطني، مشيراً إلى أن عنوان المجموعة «قميص» هو إسقاط تاريخي لأحقاد ١٤٠٠ عام، إذ أحسنت القاصة باستخدام هذه الرمزية.

ويرى الشاعر عيسى أن الأديبة برعت في التقاط حوادث قصصها من الواقع وابتعدت عن التهويم دون أن يؤثر ذلك في المستوى الفني ومن دون الهبوط بالمستوى الأدبي، كما استفادت من سعة اطلاعها وتعمقها في علم النفس والسلوك الإنساني للارتقاء بالمستوى السردي، مشيراً إلى أن العناوين الفرعية للقصص ساهمت في عملية شغف المتابعة.

استحضار تداعيات الحرب

بدوره أشار الأديب غسان ونوس إلى أن القاصة بلسم محمد استحضرت في مجموعتها «قميص»، تداعيات الحرب على سوريّة وظروفها القاسية؛ من دون أن تستغرق في التفاصيل المدمّاة، التي ظهر بعضها في القصّة الأولى «قميص»؛ معرّجة على ما واجهته شرائح متعدّدة من جرّائها؛ سواء أكان غدراً وانتقاماً ممّن لم يرتكب ذنباً، أو انخراطاً غرّاً في الإرهاب؛ نتيجة غفلة ومداراة وعاطفة ساذجة؛ «الحبّة الأخيرة»، أو افتراقاً حادّاً وانقساماً مدمّراً؛ «كفّارة»، أو مرضاً خبيثاً يتماهى معه الخاصّ والعام؛ كما في «مغارب ومشارق عديدة»، أو انتهاكاً فجريّاً للقرى الهاجعة بعيداً؛ «نار- أسفار»، أو افتقاداً للخبز والزعتر، وغرقاً في زوارق الموت المهاجرة، واقتتالاً ظالماً بين الوالد والحبيب؛ «بحران وزورق»، أو موتاً مجّانيّاً برصاص طائش في موكب شهيد؛ «على المقلب الآخر»، أو وحدة واغتراباً بعد غياب الأبناء في جبهات النار، وأرجاء الدنيا؛ «الإسفين»، أو لجوءاً مذلّاً خارج البلاد، وامتهاناً من أجل صندوق معونة؛ «للريح أهواء»؛ لكنّ الحياة ستستمرّ، والتعويض ممكن؛ بمواجهة الجنازة بالعرس، والفقد بالإنجاب؛ «مطر- أسفار».

ولم تغفل القاصّة -حسب ونوس- عن التذكير بأهمّيّة التاريخ من أجل التعرّف إلى ما يمكن أن يكون، وتجاوزه؛ «غزو»، والتنبّه إلى مأساة غياب الحكمة وضرورة الاستماع إلى ما تقول، من دون الاقتتال على التفسير والتأويل! «حكيمة».

محمول قصصي شفاف

أما الأديب علم عبد اللطيف فأكد في قراءته أن ما يميز هذه المجموعة عما سبقها، هو وحدة الفضاء والمناخ والعالم القصصي في المجموعة بشكل عام، فالقصص تقارب موضوع الحرب في سورية، وتتناوله بأدوات سرد متنوعة، يغلب فيها ضمير الأنا الراوي الذي يضفي مصداقية استثنائية على الحدث في القصص، أنا رأيت.. أنا سمعت، وهو اختيار موفق لجهة حساسية الموضوع، وتحمل مسؤولية المحمول الفكري في العمل.

وتناول عبد اللطيف في قراءته محورين اثنين، هما.. الأدبية في النص القصصي المروي، وتالياً.. الهمّ العام الطاغي في مجمل القصص، وهوهم موجّه وضاغط في آن كما يبدو، همّ الوطن، الحرب الدائرة فيه، وهو حدث ممتد سنوات، يستحق من الأدب والأدباء تقديمه من وجهة نظرهم وأدواتهم الفنية والإبداعية.

ولفت إلى أن الأديبة بلسم قدمت محمولها القصصي بشفافية ومن دون تكلف، وبدت الأديبة في النص في أرفع تجلياتها، لا يحبطها احتدام السرد، ولا حزن اللحظة أو فرحها، أو تعدد واختلاف الرواة في النص، مؤكداً أن القاصة لم تكتب مجموعة قميص لتمارس ترف الكتابة، أو تضيف قصصاً إلى رصيدها القصصي، بل هي أمام حالة إنسانية ووطنية، وإن كانت أكبر من التوصيف، إلا أنها تنضوي في كلمات وقصص، هي قصة تكتب بالإبر على آماق البصر، «قميص» مجموعة تكتب الهم الوطني والتاريخي والإنساني بأدواتها الأدبية المتقنة.

تشرين
يومية - اقتصادية - شاملة
رقم العدد ١٣٩١٩
مؤسسة الوحدة
10
الخميس ١١ ذي القعدة ١٤٤٤هـ - ١ حزيران ٢٠٢٣ م
tishreen.news.sy

عامر الحلبي شاب دمشقي خريج معهد متوسط صناعي, أنهى خدمة العلم والاحتياط .. وبدأت رحلته بالبحث عن عمل يساعده على العيش في هذه الظروف الصعبة . بسطة صغيرة لصنع الفطائر ثمّ طوّرها, إذ حوّل سيارته السوزكي إلى مطعم بسيط متنقل.

■ طارق الحسنية

قوس قزح

«نسوان» قيد التعميم أو الاختزال!!

■ وصال سلوم

أمّ حسام, مثلها مثل بقية النسوة «الموديرن» ومتابعي آخر تحديثات الموضة والفنانات والأزياء, تحتفي بعيد زواجها والفالانتاين, وتنشر كل ما تيسر من لحظات سعادة وابتهاج وأحضان على «الفيسبوك» وحالات «الواتس آب», وتستعيذ من العين والحسد إذا ما أرفقت صورة زوجها مع كلمات أغنية لأم كلثوم أو شيرين عبد الوهاب.

وقصص «دلال» «أبو حسام» لها قصص مفتاحيّة لكل تلفوناتها و«صبحيات النسوان», وأكيد هداياه ستكون حاضرة في نشرة آخر ما حرّر من نميمة «بيت حماها» والجارات, فالاستعراض يستحق الحضور الإعلامي, وخير وسيلة لتحقيق ذلك مكالمة فيديو وبث مباشر على الإنستغرام, وأمّ حسام «شاطرة ولهلوبة» ويمكن أن تصير وقت «الفشخرة» ضليعة باللغة العربية, ويصير بعلها المقدام والمغوار وكل صفاته صيغ مبالغة على وزن فعّال وفعول ومفعال.

وصوتها العالي ونقّها ونكدها, تتعمد عدم تصديره للعيان وتقديم الصورة الألمع لأنوثتها والوفاق الحاصل بينها وبين البعل وتاج الرأس حسب آخر «بوست» افتراضي لعشاء تمّ على شرف ابن خالتها وزوجته اعتدال.

والمفارقة تكمن بين صفحة أمّ حسام و«فشخرتها» بباقة ورد و«عزيمة» شاورما أو فروج على الفحم, وصفحات نسوة من كثرة الرفاهية والدلال صمّ بكمّ, بلا أي منشور استعراضي أو حتى «تاغ» لمصدر المجوهرات والساعة «الروليكس» و«عزيمة» المطعم الفخم والسوشي والمحار.

نسوة اعتدن انتعال الكعب العالي والقفز بأريحية ومشروعيّة قوننة المساواة, ورغم عمليات التجميل وتصغير الأنف و«تاتو» الحواجب والفم, لكن أنفتهن مازالت العنوان الأميز لحضورهن وعجرفة وجوههن عكس بشاشة أم حسام المؤمنة بمقولة (مين رضي بقليله عاش) في حين البعض من نساء الساحة المخمليّة طمّاعات بالأضواء أكثر من الحلي وماركات دور الأزياء.

وما بينهما التعاطف واجب مع معشر الرجال, الموظف منهم أو التاجر, أو حتى المسؤول في شركة خاصة أو قطاع عام.

«بيت العرائس» يحصل على جائزة أفضل إخراج في مهرجان مزدة الدولي

■ تشرين - ميسون شباني

جائزة جديدة تحصدها السينما السورية في مهرجان مزدة الدولي للأفلام القصيرة في ليبيا, حيث حصل فيلم «بيت العرائس» للمخرجة غفران ديروان على جائزة أفضل إخراج, ويحكي الفيلم قصة عائلة مكونة من ٣ أفراد هم: السيدة باسمة سلمون وزوجها وابنتهما مريم البالغة من العمر ٩ سنوات, وتقطن العائلة في حي عشوائي بدمشق ضمن منزل مختلف عن الواقع الذي نعيشه, ورغم كآبة المنطقة المحيطة بالمنزل ورماديتها إلا أنه يمكن وصفه بعالم «ديزني» المملوء بالفرح والحياة والدمى, الألوان مبهرة تنثر الفرح في النفس, بيت من الخيال ربما لا مكان له في الواقع لكنه حقيقي, فالمكان مملوء بالدمى, ولكل دمية حكاية, وخلف باب هذا المنزل تقبع العديد من الحكايات.

وعن الجائزة وأهميتها تقول مخرجة الفيلم غفران ديروان لـ«تشرين»: أنا سعيدة جداً بحصولي على هذه الجائزة وهي الجائزة الأولى لهذا الفيلم, وتعني لي الكثير بداية لأنها جائزة من بلد عربي وهو ليبيا, ولأنها أول جائزة أحصل عليها لفيلم تسجيلي كنت قد قدمت له كل الحب والجهد لإتمامه ليظهر بهذا الشكل.

وتضيف: أنا فخورة جداً بوجود عدد كبير من الأفلام السورية في المهرجانات العربية والدولية وحصول البعض منها على جوائز, وهذا إن دلّ على شيء فهو الإصرار والتصميم وعشق السينما ومحاولاتنا لصنع سينما سورية عالية الجودة تترك بصماتها الفنية في المحافل الدولية.

وعن فكرة الفيلم ومضمون ما تحمله تقول ديروان: «بيت العرائس» فيلم تسجيلي تبلغ مدته نصف ساعة يستعرض الحياة الهادئة لباسمة وزوجها وابنتهما في منزلهم الغريب الذي بات بالنسبة لهم الملاذ الوحيد للهروب من الحياة المجتمعية الواقعية, لكونه مملوءاً بالعرائس والألوان, فالأم التي كانت تدرس اللغة الإيطالية وتعمل في المجال السياحي هي وزوجها عكفت في منزلها من جراء ظروفها الصحية, لتشغل نفسها بتطريز الدمى وجمعها في المنزل الذي بات يضج بالعرائس والألوان, وحاولت من خلال الفيلم توثيق قصة امرأة تركت بصمتها في بيتها المملوء بالدمى المحملة بالآلام.

تشرين مؤسسة الوحدة
المدير العام: أمجد عيسى
رئيس التحرير: ناظم عيد
مدير التحرير: يسرى المصري
أمينا التحرير: أمين الدريوسي – للشؤون السياسية والفنية, باسم المحمد – للشؤون الاقتصادية والثقافية والمحلية

دمشق – كورنيش الميدان – صحيفة تشرين – أرقام التواصل: الهاتف: ٦/٣/٢/١/٢١٣١١٠٠ – ٠١١ الإيميل: admin@tishreen.news.sy الفاكس: ٨٨١٧٦١٣